الأمم المتحدة

E/2003/34 (Part I)–E/ICEF/2003/9 (Part I)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
21 February 2003
Arabic
Original: English

تقرير المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة عن أعمال دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٣

(١٣-١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣)*

* تصدر هذه الوثيقة كنسخة مسبقة لتقرير المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة عن دورته العادية الأولى (١٣-١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣). وسيصدر تقريرا الدورة السنوية (٢-٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣) والدورة العادية الثانية (١٥-١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣) بوصفهما الجزأين الثاني والثالث، على التوالي. وستضم هذه التقارير إلى التقرير المتعلق بدورة الميزانية الاستثنائية (١-٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣). لتصدر بالصيغة النهائية في: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٣، الملحق رقم ١٤ (E/2003/34/Rev.1-E/ICEF/2003/9/Rev.1).

200303 190303 03-26348 (A)
0326348

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا –	تنظيم الدورة	١-١٠	٣
	ألف – افتتاح الدورة	١-٧	٣
	باء – إقرار جدول الأعمال	٨-١٠	٤
ثانيا –	مداولات المجلس التنفيذي	١١-٨٧	٥
	ألف – تقرير المديرة التنفيذية (الجزء الأول): التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي	١١-١٨	٥
	باء – فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والشباب: تقرير شفوي	١٩-٢٥	٧
	جيم – التقرير المرحلي المتعلق بمشاركة اليونيسيف في النهج الإنمائية المتبعة على نطاق القطاعات	٢٦-٣١	٩
	دال – التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لليونيسيف عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات	٣٢-٣٨	١١
	هاء – سياسة اليونيسيف لاسترداد التكاليف	٣٩-٥٩	١٢
	واو – استعراض وظيفة الإمداد في اليونيسيف	٦٠-٦٥	١٨
	زاي – خطة عمل شعبة القطاع الخاص وميزانيتها المقترحة لعام ٢٠٠٣	٦٦-٧٢	٢٠
	حاء – تقرير عن الاجتماع الثامن للجنة التعليم المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة	٧٣-٧٥	٢١
	طاء – اجتماع إعلان التبرعات	٧٦-٨٠	٢٢
	ياء – مسائل أخرى	٨١-٨٥	٢٣
	كاف – اختتام الدورة	٨٦-٨٧	٢٤
ثالثا –	المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي		٢٥

أولا – تنظيم الدورة

ألف – افتتاح الدورة

١ – قبل الشروع في انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي لعام ٢٠٠٣، قدمت المديرة التنفيذية الشكر للرئيس المغادر (كولومبيا) على الدور القيادي الفعال الذي اضطلع به وللمكتب على ما قام به من عمل ممتاز خلال عام ٢٠٠٢. وقدمت إلى الرئيس المغادر، باسم اليونيسيف، المطرقة والمسند المحفورين التقليديين.

انتخاب أعضاء المكتب لعام ٢٠٠٣

٢ – شرع سعادة السفير جينو شتيلين (سويسرا)، بعد انتخابه رئيسا جديدا للمجلس التنفيذي، في انتخاب باقي أعضاء المكتب. وانتخب المجلس التنفيذي نواب الرئيس التالية أسماؤهم: سعادة السفير ليبوهانغ موليكو (ليسوتو)؛ والسيد سلمان الفارسي (إندونيسيا)؛ وسعادة السفير رومان كيرن (سلوفينيا)؛ وسعادة السفير لويس غاليغوس شيريبوغا (إكوادور)

بيانان من رئيس المجلس التنفيذي والمديرة التنفيذية

٣ – وجه رئيس المجلس التنفيذي، في بيانه الاستهلالي، الشكر إلى أعضاء المجلس على ثقتهم وأعرب عن بالغ احترامه وإعجابه باليونيسيف لما تقوم به من دور في تعزيز رفاه الأطفال في العالم. كما وجه الشكر إلى الرئيس المغادر على ما قام به من دور قيادي قدير ورحب بأعضاء المجلس الجدد، والوفود المراقبة، وممثلي اللجان الوطنية ولليونيسيف، والأمين الجديد للمجلس.

٤ – وأعرب الرئيس عن أمله في أن تواصل اليونيسيف العمل على تعزيز قدرة البلدان النامية والتعاون على كافة المستويات. وبعد أن قدم استعراضا عاما موجزا لبرنامج العمل لعام ٢٠٠٣، تناول أساليب عمل المجلس، بما في ذلك اعتزامه زيادة الاستفادة من الاجتماعات غير الرسمية. وأكد على ما يقوم به المكتب من دور هام بوصفه جهة اتصال مع الأمانة بين الدورات، وحث نواب الرئيس على مداومة الاتصال بصفة منتظمة بمجموعاتهم الإقليمية.

٥ – وقامت المديرة التنفيذية، في ترحيبها بالوفود المشتركة في الدورة العادية الأولى للسنة الجديدة، بتهنئة الرئيس وأعضاء المجلس التنفيذي المنتخبين حديثا. كما وجهت الشكر إلى أعضاء المجلس المغادرين لما قاموا به من عمل يحتذى في خدمة أطفال العالم، مع الإشادة بصفة خاصة بالرئيس المغادر.

٦ - وتكلمت المديرة التنفيذية عن أهمية الشراكات الاستراتيجية وكيف أنها، خلال الأشهر المؤدية إلى دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل، أعطت دفعة للاستعراض العالمي للتقدم المحرز لصالح الأطفال والعملية التحضيرية عموما. واتساقا مع ذلك الجهد، أعلنت إنشاء مكتب للشراكات العامة في المقر، يرأسه السيد سيسليو أدورنا. كما قدمت زميلتين جديدتين في شعبة الموارد البشرية لليونيسيف - هما السيدة مارتينا كلارك والسيدة بينيلوبي كيرلينغ - اللتان سيركز عملهما على المشاكل الناشئة عن مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أماكن العمل، ومعالجة الإجهاد، وتقديم المشورة في حالة الصدمات دعما لموظفي اليونيسيف، على التوالي. وأعربت عن ترحيبها بالسيد ندولام نغوكوي، رئيس مكتب أمين المجلس التنفيذي المعين حديثا، الذي عمل مؤخرا نائبا للمدير الإقليمي لليونيسيف في أبيدجان.

٧ - وقدمت أمثلة للكيفية التي يمكن بها أن يؤدي تفعيل الإرادة السياسية في كينيا وأفغانستان إلى تحويل السياسات الوطنية لمعالجة احتياجات الأطفال وحقوقهم في مجال التعليم. وفي ختام كلمتها سلمت بأن اليونيسيف تعتبر محظوظة لا فيما يتعلق بنوعية موظفيها فحسب، بل أيضا فيما يتعلق بمهارات مجلسها التنفيذي وتفانيه، وجميعهم توحدهم قوة لا تقاوم هي: ''إدراك أننا يمكننا سويا أن نغير العالم بالأطفال، لا من أجل الأطفال فحسب''. (يرد النص الكامل لبيانها في الوثيقة E/ICEF/2003/CRP.1).

باء - إقرار جدول الأعمال

٨ - أبلغ الرئيس المجلس بأن مكتب المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، فضلا عن مكتب المجلس التنفيذي لليونيسيف، قد أوصى بتأجيل الاجتماع المشترك للمجلسين، المقرر أصلا عقده يوم الجمعة ١٧ كانون الثاني/يناير، إلى الدورة السنوية المعقودة في حزيران/يونيه. كما اقترح أن ينظر المجلس التنفيذي في انتخاب ممثلي لجنة التنسيق المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمعنية بالصحة للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ في نهاية الدورة الحالية.

٩ - وقام أمين المجلس التنفيذي بعرض جدول الأعمال والجدول الزمني للدورة وتنظيم الأعمال، على النحو الوارد في الوثيقة E/ICEF/2003/2، وجرى اعتمادها بصيغتها المنقحة شفويا بحيث تشمل التغييرات المذكورة في الفقرة ٨ أعلاه. وأعرب أحد الوفود، بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن وفد آخر، مع تسليمه بالأسباب التي أدت إلى تأجيل الاجتماع المشترك، عن أسفه إزاء هذه الفرصة الضائعة لمناقشة القضايا الهامة المتعلقة بالتنسيق والتعاون،

وطالب بتجنب هذه التأجيلات في المستقبل. واقترح أن يضاف إلى جدول أعمال الدورة العادية الثانية التي تعقد في أيلول/سبتمبر بندا بشأن التخطيط لعقد دورة مشتركة.

١٠ - ووفقا للمادة ٥٠-٢ من النظام الداخلي ومرفقه، أعلن أمين المجلس التنفيذي أن ٥١ وفدا من الوفود المراقِبة قدم وثائق تفويض لحضور الدورة. كما قُدمت بالإضافة إلى ذلك وثائق تفويض من هيئة واحدة للأمم المتحدة، وثلاث وكالات متخصصة، ومنظمة حكومية دولية واحدة، وخمس لجان وطنية، وفلسطين.

ثانيا - مداولات المجلس التنفيذي

ألف - تقرير المديرة التنفيذية (الجزء الأول): التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١١ - قام مدير مكتب شؤون الأمم المتحدة والعلاقات الخارجية، بعرض تقرير المديرة التنفيذية (E/ICEF/2003/4 (Part I)) ومذكرة من الأمانة بشأن التقارير الأخيرة التي أعدتها وحدة التفتيش المشتركة والتي لها صلة محددة باليونيسيف (E/ICEF/2003/5).

١٢ - وتكلمت الوفود مؤيدة للتقرير ولعمل اليونيسيف في دعم إصلاح ومتابعة الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات. وأحاطت الأمانة علما بالآراء التي أعربت عنها الوفود فيما يتعلق بالحاجة إلى مواصلة إدخال التحسينات على تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي كما أحاطت علما بالقضايا المحددة الأخرى التي تتطلب إيلاء مزيد من الاهتمام. كما أشار المدير إلى أهمية الملكية الوطنية للبرامج القطرية ودور المجلس التنفيذي، قائلا إن اليونيسيف تعالج هذه المسائل من خلال كل من برامجها القطرية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومجلس الرؤساء التنفيذيين. وقال إن الأمانة ستقدم في مناسبات مقبلة تقارير عن المجالات الأخرى التي أثارتها الوفود، بما في ذلك في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تعقد في تموز/يوليه ٢٠٠٣ والاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لليونيسيف، والبرنامج الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي الذي يعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، والدورات التي يعقدها المجلس التنفيذي في المستقبل.

١٣ - ووجّه بعض المتكلمين الانتباه إلى المجالات ذات الأولوية لزيادة النشاط المتصلة بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية، بما في ذلك مركزية بناء القدرات، وتحليل نتائج وفوائد الإصلاحات المتعلقة بتنفيذ البرامج، والحاجة إلى معالجة الاختلال الجنساني في عدد المنسقين المقيمين. وأبدي اهتمام خاص

بالتقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، حيث طلب بعض الوفود إجراء تقييم للدروس المستفادة التي يمكن أن تعطى زخما للجيل الثاني من التقييمات القطرية الموحدة وأطر المساعدة الإنمائية.

١٤ - وشملت المجالات الأخرى التي حظيت باهتمام خاص: تنسيق الأنشطة الإنسانية؛ والتعاون في المسائل الجنسانية والتعليم (وبخاصة تعليم الفتيات)، والصحة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وحماية الأطفال، ومتابعة الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، والمؤتمرات الدولية الأخرى، وذلك في سياق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وتقييم أثر الإصلاحات على البرامج القطرية لليونيسيف؛ والتنفيذ الوطني؛ والتعاون مع شركاء الأمم المتحدة الآخرين، ومؤسسات بريتون وودز، والمصارف الإنمائية الإقليمية.

١٥ - وقالت الأمانة في معرض معالجتها للشواغل التي أعرب عنها عدد من الوفود بشأن أهمية التقييمات المستقلة، أن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات يدعو إلى إجراء عدد من التقييمات المستقلة وأن اليونيسيف تشارك بنشاط في هذه العملية.

١٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير المديرة التنفيذية وطلب إلى الأمانة أن تحيله، هو وموجز التعليقات التي أبديت خلال المناقشة، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر فيه في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٣ (المقرر ١/٢٠٠٣). كما أحاط المجلس علما بالتقرير المتعلق بأنشطة وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة باليونيسيف (المقرر ٢/٢٠٠٣).

١٧ - وفي إطار بند جدول الأعمال ذاته، تكلم السيد كول غاوتام، نائب المديرة التنفيذية، بشأن متابعة المؤتمرات الدولية، وبخاصة دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل، وقام بعرض تقرير بشأن الموضوع (E/ICEF/2003/CRP.3). وأكد التزام اليونيسيف بمتابعة قمة الألفية وغيرها من مؤتمرات القمة التي عقدت مؤخرا، ولا سيما المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، والدورة الاستثنائية المعنية بالطفل. وقد حددت الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لليونيسيف دور المنظمة في تحقيق أهداف مؤتمرات القمة الدولية وغيرها من المؤتمرات الدولية الرئيسية وإسهامها في تحقيق تلك الأهداف. وأضاف أن ١٢ بلدا على الأقل قد أنجزت خطط عمل وطنية لصالح الطفل قبل انعقاد الدورة الاستثنائية وتقوم حاليا باستكمالها، وأن ١٢ بلدا قد أنجزت تلك الخطط منذ انعقاد الدورة الاستثنائية، وأنه يُجري حاليا الاضطلاع بجهود للمتابعة فيما لا يقل عن ٤٠ إلى ٥٠ بلدا.

١٨ - ورحبت عدة وفود بأن الوثيقة الختامية، ''عالم صالح للأطفال''، توفر طائفة متنوعة من النهج لمتابعة الدورة الاستثنائية، بما فيها، ولكن ليس حصرا، برامج العمل

الوطنية. كما قيل إنه ينبغي للحكومات الوطنية أن تؤدي دورا طليعيا في تحديد النهج المناسبة لمتابعة الدورة الاستثنائية. وذكر عدد من الوفود أنه ينبغي لليونيسيف أن تزود البلدان النامية بالمشورة في مجالي السياسة العامة والإحصاء، وذلك كجزء من دعمها لعملية المتابعة هذه، لكن وفودا أخرى قالت إنه ينبغي لليونيسيف أيضا أن تواصل تقديمها الدعم الفني في مجالات معينة مثل الصحة والتغذية وحماية الأطفال والتعليم والمياه والمرافق الصحية. وشدد متحدثون على أنه من الضروري زيادة ما يخصص لليونيسيف من مساهمات في إطار الموارد العادية لتمكينها من المضي في دعم تحقيق الأهداف التي تحددها مؤتمرات القمة والمؤتمرات الدولية الرئيسية. وأشار نائب المديرة التنفيذية من جديد إلى أهمية توفير موارد مالية كافية لتحقيق الأهداف التي وردت في وثيقة ''عالم صالح للأطفال''. كما دعا جميع البلدان إلى التصديق على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل.

باء – فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والشباب: تقرير شفوي

١٩ – قدم رئيس الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وفريقه تقريرا شفويا عن حالة الشباب وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ورد فعل اليونيسيف إزاءها. وأُبلغت الوفود أن ١٢ مليونا من الشباب مصابون حاليا بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأن نصف جميع المصابين الجدد تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاما، مع تعرض الفتيات بشكل خاص للإصابة به. ويتزايد انتشار هذا الفيروس في جميع المناطق، غير أن الشباب ما زالوا يفتقرون إلى المعلومات المتعلقة بالمرض وبكيفية حماية أنفسهم منه. ولكن هناك بوادر أمل. ويشكل الالتزام الوطني في هذا الشأن عاملا حيويا في تخفيف حدة انتشار الفيروس، وذلك عن طريق تعميم المعارف والمهارات والخدمات وتهيئة جو مساند. والأهم من ذلك كله هو كسر حاجز الصمت عبر وجود قيادة قوية وإشراك الشباب وزيادة التمويل زيادة ضخمة والمراقبة والرصد. وأوضح أعضاء الفريق السبب وراء احتلال الشباب مركز الأزمة والكيفية التي يمكن بها أن يشكلوا جزءا من الحل.

٢٠ – وتوجه جميع المتحدثين الذين تناولوا هذا البند من جدول الأعمال بالشكر إلى مقدمي التقرير، وأشادوا بدقة العرض وأعربوا عن تقديرهم للمناقشة التي دارت حول هذا الموضوع. وكرر معظم الوفود ما قاله المتحدثون، فأعلنوا أن أنشطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أوساط الشباب ينبغي أن تكون حجر الزاوية للأنشطة التي تنفذ في إطار البرامج المخصصة للشباب في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، غير أن هذه الجهود ينبغي أن تستند إلى نهج شامل يأخذ في الاعتبار السلسلة المتصلة التي تبدأ بالوقاية وتشمل الرعاية والدعم. وتطرق العديد من المتحدثين إلى الهشاشة الخاصة التي يتسم بها

الشباب وأعلنوا أن عمليات التدخل يتعين أن تعكس القيم المحلية واستراتيجيات الدعم التي تركز على الأسرة و/أو المجتمع المحلي، مع إيلاء اهتمام خاص للفتيات. وشدد بعض الوفود على أهمية مشاركة الشباب في تخطيط البرامج ووضع السياسات، وتوفير الرعاية والخدمات الصحية الإنجابية، والتثقيف الجنسي، وعلى ضرورة المضي في تعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني فيما يتعلق بالتخطيط على الصعيد الوطني.

٢١ - وأثيرت مسائل تدعو إلى القلق بصفة خاصة، شملت ما يلي: آثار المجاعة في البلدان الأفريقية التي اجتاحها بالفعل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وضرورة الاستثمار في المناطق التي يقل فيها معدل انتشار هذا المرض؛ إقامة الشراكات لتوزيع الرفالات؛ والعلاقة بين تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وانتقال الفيروس؛ ومدى توافر مضادات فيروسات النسخ العكسي؛ وضمان أن تتوفر لدى موظفي اليونيسيف القدرة على تناول المسائل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي تتسم بالحساسية من الوجهة الثقافية.

٢٢ - وأفاد ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان أن أهم جوانب التعاون مع اليونيسيف تنفذ على الصعيد القطري. ويهدف الصندوق إلى توفير الدعم التعاوني والتكميلي لأنشطة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بشكل عام وكذلك للبلدان كي تعزز برامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي تخصصها للحوامل والشباب. وقال المتكلم إن الصندوق يشكل الجهة التنسيقية للبرنامج الشامل المتعلق بتوفير الرفالات الذي تنفذه منظومة الأمم المتحدة. كما دعم الصندوق مبادرة هامة في مجال الصحة الإنجابية الغرض منها هو تقييم الاحتياجات وتقديم الدعم المالي. وفي الختام، قال المتكلم إن الصندوق ملتزم بالتعاون في هذا المجال مع اليونيسيف وشركائها الآخرين في الأمم المتحدة.

٢٣ - وردا على ما طُرح من أسئلة، ذكر الرئيس أنه حدثت زيادة في الدعم السياسي والمالي الذي يقدم للبرامج المخصصة للشباب في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. غير أنه يلزم زيادة الالتزامات زيادة كبيرة، إذا أريد لليونيسيف أن تواجه التحديات التي يطرحها وباء يصيب الشباب بمعدل لا يتناسب مع أعدادهم.

٢٤ - وإضافة إلى ذلك، قال الفريق المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إن ما يلزم عمله معروف استنادا إلى العلم والخبرة. ويتعين أن تشتمل البرامج التي توضع على توفير المعلومات والمهارات الحياتية والخدمات الصحية والاجتماعية. ويلزم وضع نهج شامل يستثمر في الأطفال منذ نعومة أظفارهم حتى سن الرشد. وليس هناك حل واحد، وإنما عدة حلول (''ألف'' الامتناع عن ممارسة الجنس؛ ''باء'' الوفاء؛ ''جيم'' استخدام الرفالات في حالة

الأشخاص النشطين جنسيا)، يلزم أن تعكس القيم السائدة محليا واستراتيجيات الدعم المستندة إلى الأسرة والمجتمع المحلي، مع إيلاء اهتمام خاص لهشاشة وضع الفتيات.

٢٥ - كما أشارت الأمانة إلى عملها مع شركائها في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والشباب أنفسهم لمعالجة هذه المسائل عن طريق أفرقة فنية مشتركة بين الوكالات، وتجميع الدروس المستخلصة واستحداث معايير التفوق. كما أشير إلى أن اليونيسيف قد عينت شخصا لكي يبحث بالتحديد مسألة قدرة الموظفين على معالجة المسائل الحساسة التي تحيط ببرامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي حين أن هذا الأمر يشكل إحدى أولويات اليونيسيف، فإن الموارد هي التي تملي معدل سرعتها في تدريب جميع موظفيها.

جيم - التقرير المرحلي المتعلق بمشاركة اليونيسيف في النهج الإنمائية المتبعة على نطاق القطاعات

٢٦ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير مرحلي عن مشاركة اليونيسيف في النهج الإنمائية المتبعة على نطاق القطاعات (E/ICEF/2003/6)، عرضه رئيس قسم السياسة العالمية باليونيسيف. وأشار معظم المتكلمين إلى ارتفاع مستوى مشاركة اليونيسيف في النهج الإنمائية المتبعة على نطاق القطاعات. وذكر البعض أنهم تلقوا ردود فعل إيجابية من سفاراتهم أو من المكاتب الميدانية، مع أن درجة المشاركة تختلف باختلاف البلدان. وأشادت عدة وفود باليونيسيف لتركيزها على مجالات محددة في إطار النهج الإنمائية القطاعية، وأبرزها: الدعوة إلى مراعاة حقوق الطفل والوصول إلى الفقراء وتحقيق النتائج؛ وتقديم المساعدة الفنية؛ ودعم الأنشطة الشاملة لعدة قطاعات؛ ومشاركة منظمات المجتمع المدني. ووافق عدد من المتكلمين على أن التعريف الضيق لقطاع ما يؤثر سلبا في مشاركة منظمات المجتمع المدني، وحثوا اليونيسيف على تعزيز مشاركتها في النهج الإنمائية القطاعية وعلى العمل مع الشركاء الآخرين في مجال الرصد.

٢٧ - والتمست بعض الوفود إيضاحا عن السياسة التي تتبعها اليونيسيف في مجال التمويل المشترك وشجعوا المنظمة على المشاركة في هذا الترتيب كدلالة على زيادة التزامها بالنهج الإنمائية القطاعية. وأعلن أحد المتكلمين أن حكومته تفضل أن تخصص الأموال لأغراض محددة لأن عملية التخصيص هذه تكفل الوضوح لدى الجهة المانحة وتعزيز المساءلة. واستفسر وفد آخر عن السبب وراء قيام قلة قليلة فقط من البلدان باعتماد نهج التمويل المشترك كآلية مفضلة لديها لتحويل الأموال إلى النهج الإنمائية القطاعية . كما أشير إلى أن الميزة النسبية التي تمتلكها اليونيسيف تتمثل في تقديمها مساعدات فنية وليس في التمويل

المشترك. وردت الأمانة على ذلك قائلة إن قواعد اليونيسيف المالية تسمح لها بالمشاركة في التمويل المشترك وإن النهج الإنمائية القطاعية لا تعني التمويل المشترك. ويجري النظر في اتخاذ أي قرار بشأن تجميع الموارد العادية على أساس كل حالة على حدة، بافتراض أن ثمة قيمة مضافة من مشاركة اليونيسيف في تجمعات مشتركة، وأن هناك درجة كافية من المساءلة المالية، وأن تجميع الأموال يصب في مصلحة الأطفال العليا. أما في ما يتعلق بالموارد الأخرى، فإن اليونيسيف لن تواجه أي مشكلة في نقل ما تقدمه الجهات المانحة من أموال إلى تجمع مشترك إذا ما نص الاتفاق الذي تبرمه الجهات المانحة على أن هذا الأمر يشكل هدفا وإذا ما أُعفيت اليونيسيف من المساءلة المالية. وحتى تاريخه، لم تطلب أي جهة مانحة اعتماد مثل هذا الترتيب. وإضافة إلى ذلك، ثمة حكومات في بعض البلدان النامية غير ميالة إلى استخدام التمويل المشترك وذلك بسبب ضعف القدرات الوطنية واحتمال فقدان ثقة الجهات المانحة نتيجة لتبني سياسات محددة قبل الأوان.

٢٨ - وشدد بعض المتكلمين على أهمية ملكية الحكومات للنهج الإنمائية القطاعية. وأكد أحد الوفود على أن هذه النهج ينبغي ألا تحد من استقلالية الحكومات، لا سيما في البلدان التي تساهم فيها المساعدة الإنمائية الرسمية بحصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي. وقال متكلم آخر إنه ينبغي تكييف مفاهيم هذه النهج وفقا للأوضاع الوطنية المختلفة. وقام متكلم ثالث يمثل بلدا ينفذ النهج الإنمائية القطاعية في عدة قطاعات، بالإشادة باليونيسيف لما تبذله من جهود في تعزيز الملكية الوطنية للنهج المذكورة.

٢٩ - وقال بعض الوفود إنه لا يوافق على الرأي الوارد في التقرير بأن ثمة تعارضا بين النهج الإنمائية القطاعية واستراتيجيات الحد من الفقر، بل يرى أن الأولى تشكل حجر الأساس للأخيرة. واقترح متكلمون آخرون أن تقوم اليونيسيف بتحديد مجالات استثمار مواردها المحدودة. وأجابت الأمانة بأن هناك عمليا عدة مبادرات تتنافس على جذب الاهتمام، وبالتالي لها مطالب متزايدة للحصول على الموارد البشرية سواء من الحكومات الوطنية أو من الشركاء في التنمية. وفي حالات قليلة، أدت السياسات الكلية المتبعة في استراتيجيات الحد من الفقر إلى تقييد تدفق الموارد إلى القطاعات الاجتماعية. وردا على سؤال طُرح بشأن العلاقة بين الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والنهج الإنمائية القطاعية، قالت الأمانة إن الشراكة المذكورة رحبت بالأهداف الإنمائية للألفية وبمبادئ استراتيجيات الحد من الفقر، وهما غالبا ما تنعكسان في النهج الإنمائية القطاعية.

٣٠ - وأوصت عدة وفود بأن تعزز اليونيسيف قدرتها على زيادة مشاركتها في النهج الإنمائية القطاعية. وطلبت معلومات عما لديها من خطط لتطوير قدرتها وعن كيفية تيسيرها

لتبادل الخبرات بين المناطق. وذكرت الأمانة عدة آليات تيسر تبادل المعلومات والخبرات فيما بين موظفي اليونيسيف، بما في ذلك إجراء مشاورات عالمية مع الموظفين الإقليميين في مجالات التخطيط، والرصد والتقييم، والصحة، والتغذية والتعليم، فضلا عن إجراء مشاورات فيما بين بلدان المنطقة، وسيتم تعزيز هذه المشاورات في السنوات القادمة.

٣١ - وكان هناك اتفاق مفاده أن مسألة مشاركة اليونيسيف في النهج الإنمائية المتبعة على نطاق القطاعات ستعالج في تقرير المديرة التنفيذية السنوي اعتبارا من عام ٢٠٠٤ وما بعد ذلك، وأن تقريرا منفصلا سيقدم إلى المجلس في عام ٢٠٠٦.

دال - التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لليونيسيف عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

٣٢ - عرضت نائبة المديرة التنفيذية، السيدة كارين شام بو التقرير (A/57/5/Add.2) ووجهت نظر المجلس إلى أن اليونيسيف حصل على رأي من مراجعي الحسابات لا تحفّظ فيه منذ عام ١٩٨٨، ويبين ذلك الأهمية التي تعلقها المنظمة على تدبير شؤونها المالية. وأبلغت أيضا الوفود أنه يجري تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في التقرير الحالي، وأن اليونيسيف كالعادة ستقدم رسميا تقريرا عن وضع هذه التوصيات في وقت لاحق من هذه السنة.

٣٣ - وكانت هناك عدة تعليقات حول الصناديق الاستئمانية. وبالنسبة لسبب عدم إدراج إيرادات ونفقات الصناديق الاستئمانية في التقرير، وجهت نائبة المديرة التنفيذية النظر إلى المرفق الثاني من التقرير الذي يتضمن تعريفا للصناديق الاستئمانية. فهذه أموال تحصل عليها اليونيسيف بصفة رئيسية لتغطية التكاليف المتكبدة نتيجة شراء اللوازم والخدمات التي تقدمها المنظمة بالنيابة عن جهات أخرى، ومن ثم لا تعتبر هذه الأموال إيرادات لليونيسيف.

٣٤ - وفيما يتعلق بأموال الصناديق وأهدافها، وجهت نظر المجلس إلى الفقرة ٥ من التقرير المالي التي ذكرت الأموال التي وردت من الصناديق الاستئمانية، وتتصل هذه الأموال بأنشطة الأطفال ولكنها لا تتصل بصفة مباشرة ببرامج التعاون التي وافق عليها المجلس التنفيذي. وأشارت إلى أن البيان الخامس من التقرير يبين جميع الموارد المالية، بما في ذلك الصناديق الاستئمانية. وبالإضافة إلى ذلك، قالت إن القائمة ٣ من التقرير تسرد خدمات الشراء والخدمات الأخرى التي قدمتها اليونيسيف بالنيابة عن جهات أخرى. وإن القواعد التي تنظم الصناديق الاستئمانية موضحة بصورة جلية في النظام المالي والقواعد المالية لليونيسيف. وقالت إن التغيير الوحيد هو تغيير الاسم. وبناء على توصية اللجنة الاستشارية لشؤون

الإدارة والميزانية، المحافظة على الاتساق بغية ما يتم الإشارة الآن إلى الحسابات الخاصة على أنها صناديق استئمانية.

٣٥ - وفيما يتعلق بمسألة الأرصدة غير المربوطة، شرحت نائبة المديرة التنفيذية أنه تمت الموافقة على معظم البرامج لمدة خمس سنوات، وفي نهاية هذه الفترة سيتم إلغاء أي أرصدة غير منفقة ويتم إعادتها إلى الموارد العادية. وينطبق الشيء نفسه على التنظيم والإدارة ومخصصات دعم البرامج.

٣٦ - وعالج عدة متكلمين توصيات مجلس مراجعي الحسابات الذي، حسب رأيهم، أعطى درجة جيدة لليونيسيف. غير أن هناك عددا من البنود التي تحتاج إلى توضيح. واستفسر أحد الوفود عن حالة الاستثمارات الموجهة، ملاحظا التركيز النسبي للإنفاق خلال الشهور القليلة الماضية. وأعرب نفس المتكلم، معلقا أيضا على الصناديق الاستئمانية، عن رأي مفاده أن المجلس يحتاج إلى معلومات أكثر تحديدا، وأنه من حيث المبدأ ينبغي عرض هذه الأموال بوصفها إيرادات على النحو الذي اقترحه مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية. وردّت نائبة المديرة التنفيذية أنه تم بالفعل إعداد جدول مفصّل وأن الأمانة ستقدم تقريرا عن التقدم المحرز في الدورة العادية الثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وفيما يتعلق بالسبب الذي من أجله لا يمكن اعتبار الصناديق الاستئمانية إيرادات، أشارت إلى ردها السابق (انظر الفقرتين ٣٣ و ٣٤ أعلاه). وعطفا على ذلك أبلغت المجلس أن إحدى وكالات الأمم المتحدة اضطرت إلى إعادة النظر في بيانها المالي لأنها اعتبرت برنامج النفط مقابل الغذاء إيرادا، بينما هو في الواقع صندوق استئماني.

٣٧ - وردا على استفسار حول ما إذا كانت التبرعات قيد التحصيل بالنسبة لفترة ما قبل عام ١٩٩٩ وبالنسبة لعام ١٩٩٩ هي أموال يمكن تحصيلها وما إذا كان مبلغ الـ ٥ ملايين دولار مبلغا كافيا، قالت نائبة المديرة التنفيذية إن سجل الجهات التي تمنح أموالا لليونيسيف سجل مشرف، ورأت أن مبلغ الـ ٥ ملايين دولار هو مبلغ واقعي. وأضافت أن شطب هذه الأموال أمر نادر، ولا يحدث إلاّ بعد استنفاد جميع الوسائل الممكنة لتحصيل هذه الأموال.

٣٨ - وتم أيضا توجيه عدد من الأسئلة والتعليقات عن أرقام معينة ترد في التقرير المالي، وذكرت نائبة المديرة التنفيذية أنه بسبب طبيعة هذه الأسئلة التي تدخل في التفاصيل سيتم إرسال الرد مباشرة إلى الوفد المعني. وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير (المقرر ٢٠٠٣/٣).

هاء - سياسة اليونيسيف لاسترداد التكاليف

٣٩ - عرضت نائبة المديرة التنفيذية، السيدة كارين شام بو التقرير المتعلق بسياسة اليونيسيف لاسترداد التكاليف (E/ICEF/2003/AB/L.1). وقد أعيدت جدولة التقرير، الذي

طلبه المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٨ لاستعراضه في عام ٢٠٠٢ (E/ICEF/1998/6/Rev.1، المقرر ٢١/١٩٩٨)، للنظر فيه في هذه الدورة لتمكين المجلس من أن يحيط علما بدراسة وحدة التفتيش المشتركة المعنونة ''تكاليف الدعم ذات الصلة بالأنشطة الخارجة عن الميزانية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة'' (JIU/REP/2002/3). وبعد الملاحظات الاستهلالية التي أبدتها المراقبة المالية، قدمت عرضا مستخدمة البرنامج الحاسوبي Power Point لزيادة توضيح هيكل تمويل اليونيسيف، والمنهجية المستخدمة في اقتراح المعدل المنقح لاسترداد التكاليف ونسبته ١٢ في المائة بالإضافة إلى تطبيق الأسس التدرجية الحافزة. واستعرضت أيضا تعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على الورقة المتعلقة بسياسة اليونيسيف لاسترداد التكاليف (E/ICEF/2003/AB/L.2) ورد الأمانة عليها.

٤٠ - وأعربت الوفود عن تقديرها لكل من نائبة المديرة التنفيذية والمراقبة المالية للعرضين اللذين قدمتاهما وللجهود التي بذلتاها لزيادة توضيح التوصيات. وأعادت وفود كثيرة التأكيد على أن الموارد العادية ينبغي ألا تدعِّم ماليا الموارد الأخرى. ورئي أنه ينبغي التصدي لانخفاض الموارد العادية، ولكي تعكس التكاليف المستردة التكاليف الفعلية، ينبغي زيادة معدل استرداد التكاليف. كما أشير إلى أن ضرورة زيادة معدل استرداد التكاليف ليست مسألة محاسبية فقط، بل إنها تؤثر على الوضع العام للمنظمة بسبب التغير في هيكل تمويلها عبر السنين. ووافقت عدة وفود أيضا على ضرورة تعزيز التبرعات الأساسية، وقالت إن التمويل المواضيعي هو أفضل طريقة لتمويل اليونيسيف.

٤١ - وسعت عدة وفود إلى الحصول على مزيد من التوضيحات وأعربت عن تحفظات فيما يتعلق بالموافقة على المعدلات المقترحة. واقترح أحد الوفود معدلا ثابتا نسبته ٨ في المائة، مع نسبة ١ في المائة كرسم إضافي أو حسم لتغطية التكاليف الإدارية. وشكك بعض المتكلمين في موضوع الأساس التدرجي بما أنه يمكن أن يؤدي إلى مفاوضات مطولة. ومن ناحية أخرى، رأى بعض المتكلمين أنه من المناسب أن يوضع في الاعتبار حجم المدفوعات وتوقيتها ومجال التبرعات على النحو المقترح. وحذرت بعض الوفود من أن التعقيد يمكن أن يجعل بعض المانحين يترددون، لا سيما المانحين من القطاع الخاص، وأشاروا إلى ضرورة ضمان الشفافية وتجنب إمكانية عقد صفقات خاصة.

٤٢ - وأوضحت المراقبة المالية أنه سيتم تثبيت المعدلات بعد وضع معايير واضحة فيما يتعلق باستخدام التمويل المواضيعي، وبتوقيت المدفوعات وحجم التبرعات، علما بأن كل هذه الأمور ستعكس بصورة مباشرة تخفيض تكاليف المعاملات المالية المتعلقة بتدبير شؤون الموارد الأخرى. وفي نظر اليونيسيف فإن أهم تخفيض هو التخفيض الذي يشجع

التبرعات لصناديق مواضيعية معينة، مع تقديم تقارير موحدة. وسينطبق ذلك على الأولويات وحالات الطوارئ المتعلقة بالخطط الاستراتيجية المتوسطة الأجل الخمس التي ستفي بالأولويات البرنامجية لليونيسيف وتخفض في نفس الوقت تكاليف المعاملات المالية. والفئة الثانية من التخفيضات ستذكر المانحين الذين قدموا أموالا في بداية المشروع. أما الفئة الثالثة فستشيد بحجم التبرعات، بما أن التبرعات الكبرى من شأنها أن تخفض تكاليف المعاملات المالية. ووافقت نائبة المديرة التنفيذية على ضرورة تجنب المفاوضات المطولة التي ستيسرها المعدلات الواضحة المقترحة. وقد أكد مدير مكتب تمويل البرامج أيضا أنه سيتم شرح العملية المفصلة لجميع المكاتب على الرغم من أنه تم التوقيع في المقر على الاتفاقات مع المانحين.

٤٣ - وكان هناك انطباع لدى وفدين من الوفود أن المانحين يطالبون بتفاصيل أكثر من اللازم. ويحتمل أن يثبط المعدل المتزايد المانحين، والمطلوب هو زيادة تجاوب المانحين. وأعاد مدير مكتب تمويل البرامج التأكيد على أن طلبات المانحين ليست بمشكلة، ولكن التحول إلى البرامج المواضيعية من شأنه أن يعزز أهداف خطة اليونيسيف الاستراتيجية المتوسطة الأجل إذا كانت هذه الأهداف مرتبطة بالأهداف الإنمائية الأوسع. ومن شأن هذا الاتجاه أن يمكّن اليونيسيف من أن تصبح على بينة أكثر بالصورة الكبرى للعمل الإنمائي. وسوف تدعو الأمانة جميع المانحين إلى تقديم تمويل مواضيعي. وستستمر عملية تقديم التقارير عن الأهداف المعينة، ولكن ذلك سيعكس تكاليف المعاملات المالية المتزايدة وفقا للمبدأ الذي ذكره المجلس التنفيذي ومفاده أن الموارد العادية ينبغي ألا تدعم ماليا الموارد الأخرى.

٤٤ - وفيما يتعلق بالقلق الذي أعرب عنه حول استخدام التكاليف المستردة في ميزانية الدعم، أوضحت نائبة المديرة التنفيذية أنه يتم الإبقاء على ميزانية الدعم عند أقل مستوى ممكن وأضافت أن هذه الميزانية لم تتغير خلال السنوات الست الماضية. وعلى الرغم من أن التدابير الفعالة المستمرة استوعبت الزيادات الإلزامية والتكاليف الإضافية الناشئة عن المكاتب الجديدة لن يعود ذلك ممكنا بالنسبة للزيادات الجديدة، بما في ذلك المرتبات التي وافقت عليها الجمعية العامة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وأكدت أيضا أن اليونيسيف لا تريد تخفيض الأموال المتاحة لبرامج الموارد العادية.

٤٥ - وطلب وفدان من الوفود توضيحات بشأن تمويل الصناديق الاستئمانية وتقديم تقارير عنها. وأوضحت نائبة المديرة التنفيذية أن اليونيسيف تحفظ الصناديق الاستئمانية بالنيابة عن المانحين، وتودع لديها ١٠٠ في المائة من قيمتها مقدما. أما الرسم الإضافي فيغطي التكاليف الحقيقية، ولا يتم تقديم إلا تقرير مالي واحد. أما فيما يتعلق بالتقارير الواردة في البيانات

المالية مقارنة بتقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد ذكرت النائبة أن اليونيسيف تعتبر الأنشطة الأخرى بمثابة موارد أخرى. ووافقت المراقبة المالية على متابعة الشكل المتبع في تقارير البرنامج الإنمائية لكي يتم إيراد مزيد من التفاصيل في البيانات المالية التي تقدمها اليونيسيف.

٤٦ - وطلب عدة متكلمين مزيدا من المعلومات عن تكاليف الدعم المتغيرة في المقر، وأعربوا عن رغبتهم في معرفة السبب الذي من أجله يرفع معدل استرداد التكاليف من ٣ في المائة إلى ٦ في المائة. وأجابت المراقبة المالية أن معظم التكاليف المتزايدة للموارد الأخرى، رغم أنها للميدان، فإنها مدعومة من المقر، مثل نظام إدارة البرامج، وما تبقى من التكاليف يعود إلى الفرق بين المنهجية القديمة والجديدة. وتتبع المنهجية الجديدة توصية وحدة التفتيش المشتركة.

٤٧ - وفيما يتعلق بمسألة المعدل المؤقت المحتمل، أشارت نائبة المديرة التنفيذية إلى أن النظام القائم حل مؤقت، كما قرر ذلك المجلس في عام ١٩٩٨. وإن أي قرار يتخذ لن يؤثر إلا على الاتفاقات الجديدة، وهو أمر سيحتاج إلى بعض الوقت لكي يكون التنفيذ كاملا.

٤٨ - وذكرت عدة وفود أن الموارد الأخرى يجب أن تطابق بشكل كامل أولويات الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، ودعت إلى القيام بحملة لتشجيع التبرع للصناديق المواضيعية. وأفادت نائبة المديرة التنفيذية أن نسبة تمويل الأولويات التنظيمية في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل التي وافق عليها المجلس التنفيذي ستكون حوالي ٩٠ في المائة. وقدم مدير مكتب تمويل البرامج بعض الأمثلة على تخصيص التمويل المواضيعي الذي سيتوقف على أكبر الاحتياجات والتأثير على البرامج القطرية الموافق عليها. وفي حين أن المخصصات ستستند إلى أولويات الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل في سياق البرامج القطرية، فإن المجالات المواضيعية الطارئة ستستند إلى عملية النداء الموحد.

٤٩ - واقترح أحد المتكلمين أن يبدأ تطبيق الحسم خلال ٩٠ يوما بدلا من ٣٠ يوما على الذين يدفعون في وقت مبكر، وتساءل عما إذا كانت الزيادة من النسبة الحالية وقدرها ٥ في المائة إلى النسبة المقترحة وقدرها ١٢ في المائة عالية أكثر من اللازم. وأوضحت نائبة المديرة التنفيذية أن فترة السماح المقترحة ومدتها ٣٠ يوما تبدأ من تاريخ التوقيع على الاتفاق. وبالنسبة للزيادة الرئيسية، أوضحت أنه سبق حساب المعدل السابق على أساس ٩ في المائة، ولكن طرح إيرادات الفوائد قد خفضه إلى ٥ في المائة. وسيؤدي اتباع المنهجية الجديدة إلى حساب المعدل على أساس ١٢ في المائة. ومع وضع توصية اللجنة الاستشارية في الاعتبار بخصوص عدم استخدام الفوائد لتخفيض معدل استرداد التكاليف، سيتعين أن يظل المعدل

١٢ في المائة، إذا أريد ألا تستخدم الموارد العادية لدعم الموارد الأخرى حسب توجيهات المجلس التنفيذي.

٥٠ - وطلب عدد من الوفود إيضاحات بشأن تباين رأيي وحدة التفتيش المشتركة واللجنة الاستشارية بشأن استخدام الفائدة. وأوضح نائب المدير التنفيذي أن تقرير وحدة التفتيش المشتركة ذكر أن المنظمات قد ترغب في تخفيض تكاليف الدعم من الموارد الخارجة عن الميزانية عن طريق استخدام أسعار الفائدة، دون الإصرار على ذلك، في حين توصي اللجنة الاستشارية اليونيسيف بأن تحوّل الفائدة إلى الموارد العادية. وقد وافقت اليونيسيف على توصية اللجنة الاستشارية نظرا إلى عدم التيقن من الإيرادات المتأتية من الفائدة. وكما أكدت المراقبة المالية في العرض الذي قدمته، فإن أسعار الفائدة قد انخفضت بالفعل من ٦ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى أقل من ٢ في المائة حاليا.

٥١ - وفيما يتعلق بمسألة الأموال التي يتم جمعها في البلدان الداخلة في البرنامج بحد أقصى قدره ٥ في المائة، أوضحت المراقبة المالية أن هذه النسبة هي لجمع الأموال على الصعيد المحلي بواسطة شعبة القطاع الخاص والمكاتب القطرية، وليست لجهود جمع الأموال المبذولة مع المانحين. وسأل أحد الوفود عن أثر التغيير المقترح على التمويل المقدّم من اللجان الوطنية. وردّ نائب المديرة التنفيذية بأن التمويل المقدّم من اللجان الوطنية له قيمة عالية، سواء بالنسبة للموارد العادية أو بالنسبة للموارد الأخرى، مع استمرار اليونيسيف في تشجيع حصة الموارد العادية. ونظرا إلى أن جميع التمويل المقدم من اللجان الوطنية يُدفع مقدما، فإنها تحصل تلقائيا على تخفيض نسبته ٢ في المائة، ونسبة إضافية قدرها ١ في المائة عندما تتجاوز المساهمات ٥٠٠ ٠٠٠ دولار.

٥٢ - وأعرب أحد الوفود عن تحبيذه لاسترداد كامل التكلفة نظرا لأن الموارد الأخرى نمت نموا كبيرا وأنها تزيد بصورة متسقة عن الموارد العادية. ومن شأن ذلك أن يكفل توفُّر مبادئ العالمية والنزاهة وإشراك البلدان الداخلة في البرنامج. وأوضحت المراقبة المالية أن معدل عام ١٩٩٨ يستند أيضا إلى استرداد التكلفة بصورة تدريجية وفقا للسياسة التي اعتمدها المجلس التنفيذي. ففي حين قد يكون معدّل استرداد التكلفة الثابت ٢١ في المائة، فإنه لن يكون من الملائم استرداد ذلك المبلغ. وما زال المبدأ المفضّل هو أنه سيلزم أن تكون التكاليف ثابتة حتى إذا لم يكن هناك أي تمويل من الموارد الأخرى.

٥٣ - وأعرب متكلم آخر عن قلق صغار المانحين الذين يتساءلون عما إذا كانوا سيتعرضون لجزاءات بفرض معدل أعلى. وأوضح نائب المدير التنفيذي أن الحجم ما هو

إلا عنصر واحد، وأنه إذا تم الوفاء بالمعيارين الآخرين وهما الدفع مقدما والمساهمة في الأموال المواضيعية، فإن المعدل قد لا يتجاوز ٨ في المائة.

٥٤ - وشدد عدد من الوفود على أهمية التنسيق ووضع نموذج موحد للأمم المتحدة. وأكدت المراقبة المالية العملية الجارية داخل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن التنسيق. وذكرت أن تقرير وحدة التفتيش المشتركة يتطلب تعليقات من مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وهو أيضا عمل يجري حاليا. ويترتب على الموارد الخارجة عن الميزانية أثر مشترك بين جميع الصناديق والبرامج، ومن الممكن أن يكون هناك مبدأ موحد ومنهجية موحدة، وإن كان بمعدلات مختلفة، مع مراعاة اختلاف الولايات وهياكل التكلفة. كما ذكر نائب المديرة التنفيذية أن وحدة التفتيش المشتركة قد بحثت أيضا بصفة مبدئية إمكانية وجود معدلات موحدة، ولكنها أوصت بعد استعراض المسألة باتباع نفس المنهجية مع اختلاف المعدلات بسبب اختلاف الطرائق التنفيذية. ونظرا لأن اليونيسيف هي المنظمة الأولى التي قدمت سياسة لاسترداد التكلفة بعد صدور تقرير وحدة التفتيش المشتركة، فإن من المهم أن تحيط الصناديق والبرامج الأخرى بقرارها. كما أضافت المراقبة المالية أن اعتماد منهجية منسّقة سيشكّل حافزا إضافيا.

٥٥ - وأعرب بعض الوفود عن الارتياح إزاء الاستجابات بشأن التنسيق والحاجة إلى وضع سابقة للآخرين. وأشار عدد من الوفود إلى أن المسألة أصبحت واضحة تماما بشأن الحاجة إلى استخدام الموارد الأساسية في تحقيق أولويات المنظمة. وإذا لم تسترد تكاليف الدعم من الموارد الأخرى، فإن ذلك سيؤدي إلى تقويض سياسة اليونيسيف. وقد جاء الاقتراح أقرب ما يكون إلى استرداد التكاليف الفعلية و لم تقترح أية معاملة خاصة لفرادى المانحين. وكانت التخفيضات انعكاسا فعليا لتكاليف الإجراء.

٥٦ - وأعرب ممثل الفريق الدائم للجان الوطنية لليونيسيف عن قلقه إزاء الحاجة إلى فهم البيئة التنافسية للمنح المقدمة من القطاع الخاص، مضيفا أنها ينبغي ألاّ تعامل بنفس الطريقة التي تعامل بها المنح المقدمة من الحكومات. وأبرز الحاجة إلى تحسين الإبلاغ عن الموارد العادية وزيادة الاستجابة للمانحين، مقترحا وضع معدل ثابت للقطاع الخاص. كما أشار إلى غياب التشاور مع اللجان الوطنية بشأن سياسة استعادة التكاليف.

٥٧ - وأعربت المراقبة المالية عن القلق إزاء ورود رسائل متضاربة من هيئة الإدارة، وحثت المجلس على عدم إرسال إشارات خاطئة إلى مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى وعدم التأخر في اتخاذ قرار. ووجهت نائبة المدير التنفيذي، في ملاحظاتها الختامية، الشكر إلى الوفود على تعليقاتها القيمة مع الإشارة إلى وجود تناقضات في بعض التعليقات. وذكّرت بأن السياسة

القائمة ذات صبغة مؤقتة، مضيفة أن السياسة الجديدة لن تطبّق إلاّ على الاتفاقات الجديدة التي سيستغرق ظهور أثرها الكامل بعض الوقت. كما أكدت على الحاجة الملحة إلى التوصل إلى قرار حيث أن معدل الاسترداد سيؤثر على إعداد ميزانية الدعم لفترة السنتين المقبلة، التي ستستعرضها اللجنة الاستشارية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ لكي ينظر فيها المجلس في دورة استثنائية تعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

٥٨ - وأشارت المديرة التنفيذية إلى أن المانحين مهمون جدا وأن الأمانة ستفعل ما هو مطلوب منها للاضطلاع بولاية اليونيسيف. وذكرت أنه بالرغم من وجود بعض التناقضات، هناك توافق عام في الآراء بأنه ينبغي عدم استخدام الموارد العادية في إعانة الموارد الأخرى. فالموارد الأخرى أكثر تكلفة من الوجهة التشغيلية، وبالرغم من أنها تحظى بالتقدير، فإن الموارد العادية مهمة جدا بالنسبة لليونيسيف. وسلّمت بأن الاتجاه السائد ينحو نحو زيادة مستويات الموارد الأخرى وأن على اليونيسيف أن تسيِّر أمورها في إطارها مع محاولة إضفاء الاستقرار على ذلك الاتجاه. كما أكدت أن سياسة استرداد التكاليف ليست مسألة محاسبية فقط، ولكنها مسألة أساسية لعمل اليونيسيف في مجال دعم الطفولة. واختتمت كلمتها بالتشديد على الطابع الملح للقرار المتعلق بمراعاة الأسلوب الأمثل للاضطلاع بالبرامج القطرية لصالح الأطفال.

٥٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بورقة سياسة الاسترداد وتقرير اللجنة الاستشارية، وطلب من المديرة التنفيذية أن تواصل مشاوراتها مع جميع الأطراف المعنية بغية تقديم هذه المسألة إلى المجلس التنفيذي لكي يبت فيها في دورته السنوية لعام ٢٠٠٣ التي تعقد في حزيران/يونيه.

واو - استعراض وظيفة الإمداد في اليونيسيف

٦٠ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير بشأن استعراض وظيفة الإمداد في اليونيسيف في سياق الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل (E/ICEF/2003/7)، التي عرضها مدير شعبة الإمداد. وأعرب بعض الوفود عن دعمه لوظيفة الإمداد، مسلِّما بأهميتها لتنفيذ الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل وأيضا في حالات الطوارئ.

٦١ - وردا على التعليقات بأن التقرير كان يمكن أن يتضمن تفاصيل أكثر تحديدا بشأن الأنشطة والأطر الزمنية عند معالجة التحديات التي تواجه وظيفة الإمداد، قال المدير إن الإجراءات المحددة التي ستتخذ ستتضح من خطط الأعمال التنظيمية. وأكد أن شعبة الإمدادات يجري تقييمها بصفة منتظمة من جانب مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين،

وأنه قد أجري مؤخرا في سياق التحالف العالمي للقاحات والتحصين تقييم خارجي لشراء اللقاحات. وردا على استفسار آخر، أكد أن اليونيسيف لا تحصل على معونات مقيّدة.

٦٢ - وحث بعض الوفود اليونيسيف على مواصلة دورها القيادي في مجال أمن اللقاحات بالاشتراك مع الشركاء الآخرين، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية والوكالات الإنمائية الثنائية وصناعة اللقاحات. وأكدت المديرة التنفيذية التزامها والتزام المنظمة بهذه القضية. وأعرب مدير شعبة الإمدادات عن اتفاقه مع المتكلمين الذين يشجعون زيادة الاستفادة من صناعة اللقاحات في البلدان النامية، قائلا إن شعبة الإمدادات بصدد زيادة اتصالاتها مع عدد من جهات تصنيع اللقاحات هذه لحفزها على الاشتراك في المناقصات التي تجريها اليونيسيف. وشدد على أن اليونيسيف تحتفظ بعلاقات عمل وثيقة مع منظمة الصحة العالمية من حيث ضمان نوعية اللقاحات ووافق على أن يعمل على تيسير التأهل المسبق لجهات تصنيع اللقاحات المهتمة بالأمر.

٦٣ - وأعرب بعض المتكلمين عن تأييده لما تقوم به اليونيسيف من دور متزايد في مجال الإمداد بأدوية مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، ولا سيما مضادات فيروسات النسخ العكسي، حيث قال البعض إن اليونيسيف لها وضع خاص يمكنها من دعم تعزيز الأمن داخل البلد في تلقي وتوزيع هذه المنتجات. وحث بعض الوفود اليونيسيف على استخدام نشاطها في مجال الدعوة للتأثير على اتفاقات منظمة التجارة العالمية بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والتي تيسِّر إمكانية حصول البلدان على أدوية مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية. ورد المدير بأن من حق الحكومات أن تحدد أفضل كيفية لضمان إمكانية الحصول على أدوية مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، ولكنها ستزيد من مشاركتها في المناقشات المتعلقة باتفاقات منظمة التجارة العالمية/جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة مع الشركاء ومع صناعة المستحضرات الصيدلية.

٦٤ - وأعرب بعض الوفود عن تأييده لتعزيز أسلوب الشراء لامركزيا في اليونيسيف، بالرغم من تسليمه بالمستوى العالي لما تقوم به المنظمة بالفعل من الشراء على الصعيد المحلي. وشدد المدير على أهمية مركزي الشراء الإقليميين في أنقرة وبريتوريا، فضلا عن أهمية العمل الذي تضطلع به مراكز الإمداد في مكاتب اليونيسيف في بيجين ونيودلهي ونيروبي. وأضاف أن اليونيسيف تقوم أيضا، في سياق تأهبها لحالات الطوارئ، بدراسة إنشاء مراكز إقليمية لتخزين السلع الأساسية لتوزيعها على الفور في نقاط الأزمات.

٦٥ - وحث بعض المتكلمين أيضا اليونيسيف على مواصلة الاستعانة بموردين جدد وتيسير إجراءات تسجيل الموردين. وقال المدير إن اليونيسيف ستواصل العمل على إيجاد موردين

جدد عن طريق توفير معلومات كاملة من خلال موقعها على الإنترنت وعقد حلقات دراسية لاجتذاب موردين جدد وتزويدهم بالمعلومات. وأضاف أن شعبة الإمدادات تعمل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى المعنية بالشراء عن طريق الفريق العامل المعني بالشراء والمشترك بين الوكالات لتنسيق المعايير الموحدة لتسجيل الموردين باستخدام قاعدة بيانات الأمم المتحدة المشتركة للموردين. وبغية دعم تطوير النظم الوطنية للشراء والإمداد، توفر شعبة الإمدادات دعما معلوماتيا وفنيا، وتعمل مع البلدان من أجل تحسين إمكانية تحديد احتياجاتها الطويلة الأجل المتعلقة بالإمدادات لبرامج معينة، بما في ذلك زيادة الاهتمام بتقييمات السلع الأساسية كجزء من خطط العمل الشاملة للمنظومة وورقات استراتيجية الحد من الفقر. ويختلف ما تقدمه اليونيسيف من دعم إلى مؤسسات بلد معين، مثل المستودعات الطبية المركزية، من بلد إلى آخر تبعا للاحتياجات.

زاي – خطة عمل شعبة القطاع الخاص وميزانيتها المقترحة لعام ٢٠٠٣

٦٦ – كان معروضا على المجلس التنفيذي خطة عمل شعبة القطاع الخاص وميزانيتها المقترحة لعام ٢٠٠٣ (E/ICEF/2003/AB/L.3)، اللتين عرضهما مدير شعبة القطاع الخاص، وذلك للنظر فيهما واعتمادهما. وقد قدم في البداية تعليقا إيجابيا بشأن سنة شهدت رقما جديدا في إيرادات شعبة القطاع الخاص استنادا إلى المدخلات المؤقتة الواردة من اللجان الوطنية، دُعمِّت بمساهمة وحيدة قُدمت لمرة واحدة من مؤسسة Ga ffe Legacy في فرنسا. ورغم وجود مناخ اقتصادي غير مشجع، تجاوز أداء الشعبة، عن السنة المنتهية لتوها، خطة العمل ونتائج العام الماضي على السواء. وأشار إلى أن المجلس سوف يبدأ عام ٢٠٠٣ في متابعة مدى فائدة الاتجاه الاستراتيجي الجديد الذي سارت فيه الشعبة ومواصلة توحيد مهامها في جنيف.

٦٧ – وأعرب معظم الوفود التي تناولت هذا البند من بنود جدول الأعمال عن ارتياحه لامتثال الشعبة لطلب المجلس بإدراج خطة شاملة للأعمال التجارية في التقرير، وارتأى أنه يتضمن كثيرا من المعلومات. وأعرب بعض الوفود عن سروره بملاحظة الإنجازات المحققة في جمع الأموال، خاصة إتمام استراتيجية جمع الأموال من القطاع الخاص، وتطلعها إلى بدء تطبيقها. بيد أنه تم أيضا التأكيد على الحاجة إلى مواصلة السعي إلى إيجاد فرص جديدة في مجال جمع الأموال بغرض تحقيق الأرقام المستهدفة.

٦٨ – وأشاد عدد من المتكلمين بالشعبة نظرا لما تحقق من كفاءة نتيجة لتوحيد المهام في جنيف، خاصة ما شهدته المصروفات التشغيلية من نقصان في مجال التسويق. وأشار أيضا إلى ما تحقق من إنجاز باهر خلال عام ٢٠٠٢ بالنظر إلى الإطار الزمني القصير.

٦٩ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء التفاؤل المعرب عنه في آخر التقديرات المتعلقة بمبيعات البطاقات والهدايا. وصرح الوفد ذاته بأن النفقات المدرجة في الميزانية لعام ٢٠٠٣ عالية للغاية مقارنة بالنفقات الفعلية لعام ٢٠٠١، وأن الإيرادات المتوقعة لعام ٢٠٠٣ غير واقعية. ورد المدير على ذلك قائلا إن أرقام المبيعات الواردة في خطة العمل والميزانية موثوق بها لأنها مقدمة من اللجان الوطنية ومؤكدة منها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وسيجري إيجاز الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٢ وإبلاغه إلى المجلس في دورته العادية الثانية خلال أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

٧٠ - ولاحظ متكلم آخر أن زيادة العائدات الإجمالية المتوقعة من المكاتب الميدانية بنسبة ١٣ في المائة قد تكون فرصا تم التغاضي عنها في الماضي، وأشاد بما تبذله الشعبة من جهود لاستهداف جمهور أصغر عمرا في عمليات مبيعات البطاقات والهدايا.

٧١ - والعلاقة بين اللجان الوطنية والشعبة، حسب ما ذكره بعض الوفود، قد تحسنت إلى حد كبير. وتعد فرقة عمل جمع الأموال من القطاع الخاص مثلا طيبا جدا على التعاون الجاري بين اللجان الوطنية والشعبة.

٧٢ - واعتمد المجلس التنفيذي خطة عمل الشعبة وميزانيتها المقترحة لعام ٢٠٠٣ (المقرر ٢٠٠٣/٤).

حاء - تقرير عن الاجتماع الثامن للجنة التعليم المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة

٧٣ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير الاجتماع الثامن للجنة التعليم المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (E/ICEF/2003/8) وقد قدم التقرير نائب الرئيس السابق للمجلس التنفيذي، سعادة السيد كريسبين غري - جونسون، الذي حضر الاجتماع نيابة عن الرئيس وانتُخب رئيسا له. وذكر أن لجنة التعليم المشتركة قد استعرضت التعاون بين الوكالتين في السنوات الأخيرة واتفقت على أن هذا التعاون قد تم دعمه على كل من الصعيد الدولي والإقليمي والوطني من خلال آليات من قبيل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية واستراتيجيات الحد من الفقر وخطط العمل الشاملة للمنظومة. ومن ثم، قررت اللجنة أنها قد أنجزت ولايتها الأصلية وينبغي أن تتوقف عن العمل، وذلك بالنظر إلى الاتفاقات المؤسسية الجديدة التي تكفل التعاون بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واليونيسيف. وقدم هذه التوصية إلى المجلس التنفيذي لإقرارها. ويرد النص الكامل لتعليقاته في الوثيقة (E/ICEF/2003/CRP.4).

٧٤ - وأشاد بعض الوفود بما قامت به لجنة التعليم المشتركة من عمل منذ بدء عملها في عام ١٩٨٩، واتفق على أن التعاون بين اليونسكو واليونيسيف مكفول الآن من خلال آليات جديدة. ووافق ممثل اليونسكو على ذلك قائلا إن المدير العام لليونسكو سيقوم، افتراضا بأن المجلس التنفيذي لليونيسيف سوف يقر توصية لجنة التعليم المشتركة، بتقديم نفس التوصية إلى مجلسه التنفيذي خلال دورته القادمة التي تعقد في آذار/مارس ٢٠٠٣. وأضاف أن توقف لجنة التعليم المشتركة عن العمل سيعني ضمنا بالضرورة اضطلاع كلا الجانبين بمزيد من الجهود لإبلاغ المجلس التنفيذي لكل منهما أولا بأول بما أُحرز من تقدم وبما ووجه من صعوبات سعيا إلى مواصلة التعاون بين الوكالتين.

٧٥ - ووافق المجلس التنفيذي على توصية لجنة التعليم المشتركة بتوقف اللجنة عن العمل، وطلب إلى أمانة اليونيسيف أن تتعاون مع أمانة اليونسكو من أجل اقتراح سبل تعزيز التنسيق في إطار الهيكلين القائمين (المقرر ٢٠٠٣/٥).

طاء - اجتماع إعلان التبرعات

٧٦ - افتتحت المديرة التنفيذية الاجتماع الرابع لإعلان التبرعات حيث قالت إن توافر الموارد العادية وإمكانية التنبؤ بها أمر لازم لتمكين المنظمة من تنفيذ البرنامج القائم على النتائج المتوخى في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل. وأعربت عن تقديرها لإقرار الحكومات بما يشكله ركود الموارد العادية من تهديد لأنشطة اليونيسيف. وذكرت أنه قد حدث تحول طفيف إلى الاتجاه المعاكس خلال عام ٢٠٠٢، حيث تبين الأرقام الأولية اتجاها تصاعديا في الموارد العادية المقدمة من الحكومات بنحو خمسة في المائة قياسا على عام ٢٠٠١.

٧٧ - وأعربت المديرة التنفيذية عن تقديرها للتبرعات التي قُدمت إسهاما في الموارد العادية لليونيسيف لعام ٢٠٠٢. وقدمت الشكر إلى ٣٣ من البلدان المرتفعة الدخل، و ٣٨ من البلدان المتوسطة الدخل، و ١٧ من البلدان المنخفضة الدخل على ما قدمته من دعم، رئي أنه يعكس دعم حكومات تلك البلدان لعمل اليونيسيف وما تعلقه من أهمية عليه. وأوردت المديرة التنفيذية إشارة خاصة إلى ٢٧ من البلدان قامت بزيادة تبرعاتها، لا سيما الـ ١٩ بلدا التي زادت تبرعاتها بنسبة ٧ في المائة أو أكثر. كما أعربت كذلك عن شكرها للبلدان الداخلة في البرامج على ما تقدمه من دعم يتجلى فيه ما تتمتع به اليونيسيف من تأييد واسع وتقاسم الأعباء القائم بين جميع الشركاء.

٧٨ - وقد قدم ٣٥ من البلدان مداخلات: ١٨ من البلدان المرتفعة الدخل؛ و ٦ من البلدان المتوسطة الدخل؛ و ١١ من البلدان المنخفضة الدخل. وإلى جانب التعهدات الواردة

قبل اجتماع إعلان التبرعات، تلقت الأمانة ٦٢ تعهدا بلغت قيمتها ٣٩١,٨ مليون دولار. وقدم ٤٤ من البلدان تعهدات مؤكدة، و ١٨ من البلدان تعهدات ضمنية. وقدم ١٩ من البلدان جداول زمنية للسداد و ١٠ من البلدان تعهدات مؤقتة لسنوات مقبلة.

٧٩ - وأشارت عدة وفود إلى المناقشات التي جرت خلال الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة حول حالة مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية، وما تقرر من إرجاء اتخاذ قرار موضوعي في هذا الصدد إلى تاريخ لاحق. وأعرب أحد الوفود، نيابة عن عدة وفود أخرى، عن أسفه إزاء ما قررته الجمعية العامة من إرجاء اتخاذ قرار بشأن الدورات المشتركة لإعلان التبرعات مع صناديق وبرامج أخرى في إطار اجتماعات مجالسها التنفيذية المشتركة. وأعربت وفود أخرى عن آرائها بشأن أهمية توفير الموارد الكافية للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة وعن رغبتها في مواصلة المناقشة بشأن طرائق آليات إعلان التبرعات.

٨٠ - وفي الختام، أعربت المديرة التنفيذية عن امتنانها لجميع الوفود على ما أدلت به من بيانات وما أعلنته من تبرعات خلال الدورة، وأوضحت أن نتائج الاجتماع ستعلن في تاريخ لاحق (انظر E/ICEF/2003/CRP.6).

ياء - مسائل أخرى

٨١ - قدم ممثل كل من كولومبيا وغامبيا تقريرا عن الاجتماع الإقليمي الذي عقد في بلده لمناقشة تنفيذ الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل في الأمريكيتين ومنطقة البحر الكاريبي وفي غرب ووسط أفريقيا على التوالي (انظر الوثيقتين E/ICEF/2003/CRP.5 و E/ICEF/CRP.7 على التوالي). وقد ركز الاجتماعان على تنفيذ الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، والتعاون بين الحكومات واليونيسيف، والرصد، والتقييم، وركز الاجتماع الذي عقد في أفريقيا على العلاقة مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وقالت المديرة التنفيذية إن الاجتماعين كانا مفيدين جدا لليونيسيف ووفرا معلومات مفيدة عن الدروس المستفادة.

٨٢ - وتساءل أحد الوفود عن إمكانية تغيير موعدي عقد الدورتين العاديتين الأولى والثانية كل سنة على أن يكون موعدهما بعد منتصف كانون الثاني/يناير وأوائل أيلول/سبتمبر بقليل. إذ أن تحديد موعديهما بعد فترة الإجازات مباشرة لا يتيح للوفود وقتا كافيا للإعداد لهما. وردت المديرة التنفيذية قائلة إن تحديد موعدي الدورتين يتوقف على عبء العمل في إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، لكن الأمانة ستنظر في الأمر.

٨٣ - واستفسر متكلم آخر عن المسائل التالية:

(أ) حالة المناقشات غير الرسمية بشأن أساليب عمل المجلس التنفيذي، التي بدأت خلال الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٢، والتي يقترح مواصلتها خلال الدورة السنوية التي تعقد في حزيران/يونيه؛

(ب) حالة الاختصاصات المنقحة المتعلقة بالرحلات الميدانية للمجلس التنفيذي، التي أكد ضرورة مناقشتها في المجلس قبل زيارات هذا العام؛

(ج) توجيه طلب إلى الأمانة لكي تقدم إلى المجلس تقريرا عن حماية الطفل؛

(د) توجيه طلب إلى الأمانة لكي تنظم مناقشة بشأن تعاون اليونيسيف مع الشركات الخاصة.

٨٤ - وطلب وفد آخر إلى الأمانة أن تنظم إحاطة إعلامية عن مشاركة اليونيسيف في جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، ولا سيما في قطاع الصحة.

٨٥ - وقالت المديرة التنفيذية إنها ستبحث كل هذه الأمور مع المكتب خلال الاجتماع الذي سيعقده في اليوم التالي.

كاف - اختتام الدورة

٨٦ - شكرت المديرة التنفيذية الرئيس وغيره من أعضاء المكتب والمجلس التنفيذي على حسن سير أعمال الدورة، وقالت إنها تتطلع إلى أن يواصلوا حوارهم خلال السنة.

٨٧ - وقال الرئيس إن الأسبوع شهد إجراء مناقشات جيدة بشأن مسائل هامة. وفيما يتعلق بالتقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كان من رأي بعض المتكلمين أن ثمة ضرورة لتطبيق نهج منظم على صناديق الأمم المتحدة وبرامجها من أجل تعزيز فعاليتها.وقد تبين من المناقشة التي جرت بشأن سياسة استرداد التكاليف أنه من المهم إجراء حوار مع جميع الشركاء. وقال إن البيانات غير الرسمية بشأن الشؤون الإنسانية وبشأن الحالة في أفريقيا كانت قيمة جدا، وأعرب عن أمله في أن تدرج مثل هذه القضايا في جداول الأعمال الرسمية للدورات المقبلة.

ثالثا – المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي

١/٢٠٠٣
التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

إن المجلس التنفيذي،

١ – **يحيط علما** بـ ''تقرير المديرة التنفيذية: التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي'' (E/ICEF/2003/4 (Part I))؛

٢ – **ويطلب** إلى الأمانة إحالة التقرير، مشفوعا بموجز التعليقات التي أبديت خلال المناقشة، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لكي ينظر فيها في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٣

الدورة العادية الأولى
١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣

٢/٢٠٠٣
تقرير عن أنشطة وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة باليونيسيف

إن المجلس التنفيذي،

يحيط علما بتقرير الأمانة عن ''أنشطة وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة باليونيسيف'' (E/ICEF/2003/5).

الدورة العادية الأولى
١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣

٣/٢٠٠٣
التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لليونيسيف عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

إن المجلس التنفيذي،

يحيط علما بـ''التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لليونيسيف عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات'' (A/57/5/Add.2).

الدورة العادية الأولى
١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣

٤/٢٠٠٣

خطة عمل شعبة القطاع الخاص وميزانيتها المقترحة لعام ٢٠٠٣

ألف – النفقات المدرجة في ميزانية شعبة القطاع الخاص لموسم ٢٠٠٣

إن المجلس التنفيذي،

١ – **يوافق**، بالنسبة للسنة المالية الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، على النفقات المدرجة في الميزانية، والبالغة ٨٠,٩ مليون دولار على النحو المفصل أدناه والموجز في العمود الثاني من الجدول ٧ من الوثيقة E/ICEF/2003/AB/L.3:

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)	
العمولات – المكاتب الميدانية	١,٤
تكاليف السلع المسلّمة	٢٩,٧
نفقات التسويق	١٩,٧
خدمات الدعم	١٥,٩
صناديق الاستثمار	١٤,٢
مجموع النفقات، موحدة	**٨٠,٩**

٢ – **يأذن** للمديرة التنفيذية بما يلي:

(أ) تكبد نفقات، بالصورة الموجزة في العمود الثاني من الجدول ٧ في الوثيقة E/ICEF/2003/AB/L.3، وزيادة النفقات حتى المستوى المبين في العمود الثالث من الجدول نفسه إذا اتضح أن حصيلة مبيعات البطاقات والهدايا و/أو من تدبير الأموال من القطاع الخاص قد ارتفعت إلى المستويات المبينة في العمود الثالث، وبالتالي تخفيض النفقات، بالقدر اللازم، إلى ما دون المستوى المبين في العمود الثاني في حالة انخفاض الحصيلة الصافية؛

(ب) نقل الموارد بين مختلف اعتمادات الميزانية (على النحو المفصل في الفقرة ١ أعلاه) إلى حد أقصى قدره ١٠ في المائة من المبالغ الموافق عليها؛

(ج) إنفاق مبلغ إضافي بين دورات المجلس التنفيذي، عند الضرورة، بالقدر الذي تتسبب فيه تقلبات العملات، وذلك لتنفيذ خطة العمل المعتمدة لعام ٢٠٠٣.

باء – الإيرادات المدرجة في الميزانية لموسم ٢٠٠٣

إن المجلس التنفيذي،

يحيط علما بأن الحصيلة الصافية لشعبة القطاع الخاص للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ مدرجة في الميزانية بمبلغ ٢٧٦,٨ مليون دولار (الموارد العادية) على النحو المبين في العمود الثاني من الجدول ٧ من الوثيقة E/ICEF/2003/AB/L.3.

جيم – قضايا السياسة العامة

إن المجلس التنفيذي،

١ – **يجدد** برنامج الاستثمار بميزانية قدرها ١٤,٢ مليون دولار لعام ٢٠٠٣؛

٢ – **يأذن** للمديرة التنفيذية بتكبد نفقات في الفترة المالية ٢٠٠٣ تتصل بتكاليف السلع المسلّمة (إنتاج/شراء مواد خام وبطاقات ومنتجات أخرى) للسنة المالية ٢٠٠٤ بمبلغ يصل إلى ٣٠,٥ مليون دولار على النحو المبين في الخطة المتوسطة الأجل لشعبة القطاع الخاص (انظر الجدول ٦ من الوثيقة E/ICEF/2003/AB/L.3).

دال – الخطة المتوسطة الأجل

إن المجلس التنفيذي،

يوافق على الخطة المتوسطة الأجل لشعبة القطاع الخاص؛ بصيغتها الواردة في الجدول ٦ من الوثيقة E/ICEF/2003/AB/L.3.

الدورة العادية الأولى
١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣

٢٠٠٣/٥
توقف لجنة التعليم المشتركة بين اليونسكو واليونيسيف عن العمل

إن المجلس التنفيذي،

يوافق على توصية لجنة التعليم المشتركة، على النحو الوارد في تقريرها عن الاجتماع الثامن (E/ICEF/2003/8)، والتي تدعو إلى أن تتوقف اللجنة عن العمل، **وتطلب** إلى أمانة اليونيسيف أن تتعاون مع أمانة اليونسكو من أجل اقتراح سبل تعزيز التنسيق في إطار الهيكلين القائمين.

الدورة العادية الأولى
١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣